ROUTE
EDUCATIONAL & SOCIAL SCIENCE JOURNAL
ISSN: 2148-5518

Volume 11, Issue 1, January 2024, p.1-25

Article Information

Article Type: *Research Article*

This article was checked by iThenticate.

Article History:
Received
25/12/2023
Received in revised form
08/01/2024
Available online
15/01/2024

ANALYSIS OF THE PRODUCTIVE EFFICIENCY OF THE PUBLIC INDUSTRIAL SECTOR AND ITS SPATIAL TRENDS IN IRAQ

SHaimaa Hussein Salih[1]

Abstract

Productivity is one of the indicators and standards on the basis of which the extent of development in the industrial sector can be measured. The importance of adopting this indicator in the field of public sector industries increases because of its connection in terms of content and dimensions to the productivity of workers in the short and long term. The problem of production efficiency represents the main obstacle facing industrial operations of various types, whether extractive or transformational, and it is perhaps considered the most important because of its negative effects on all other industrial sectors (private and mixed.(

The research aims to identify the reality of public sector industrial facilities in Iraq through industrial indicators and relative importance, and to reveal the reality of the industrial composition and the extent of the diversity of these industrial activities. In addition to measuring and analyzing production factors affecting productivity efficiency, independently and together, and at the level of public sector industrial facilities.

The research problem is represented by the inefficiency of public industrial sector institutions, low value added, and low contribution to the gross domestic product. This is due to the fact that the components and requirements of its average production cost of goods and services are high and cost more and higher than the cost of its competitors, and the weak investment role, especially with regard to the establishment of new facilities and companies, and the weakness of the infrastructure, as well as the absence of political and security stability, which led to low production rates and high energy rates. Unemployed productivity, which negatively affected labor productivity in this sector of industry and the economic reality in general.

The study found that the concentration of the value of economic efficiency and production efficiency in public industrial sector establishments at the level of industrial activities was in the food products industry, achieving about half of the degrees of differentiation, making it at the forefront of industries capable of contributing to the gross domestic product. As for spatial trends, the geographical distribution and its variation appear. On the basis of the scores of the first factor (the value of non-commodity production - the sum of production values), in Baghdad

[1] Dr. University of Baghdad/ College of Education (Ibn Rushd)/ Dept. of Geography
Shaimaa.h@ircoedu.uobaghdad.edu.iq.

Governorate and Basra Governorate, and appeared spatially in the center and south of the study area
Keywords: productivity, industrial sector, efficiency.

تحليل الكفاءة الانتاجية للقطاع الصناعي العام واتجاهاتة المكانية في العراق

شيماء حسين صالح [2]

ملخص

تعد الإنتاجية أحد المؤشرات والمعايير التي على أساسها يمكن قياس مدى التطور الحاصل في قطاع الصناعة وتزداد أهمية اعتماد هذا المؤشر في ميدان الصناعات القطاع العام لارتباطه من حيث المحتوى والأبعاد بإنتاجية العاملين على الأمد القصير والبعيد. ان مشكلة الكفاءة الانتاجية تمثل المعوق الرئيسي الذي يواجه العمليات الصناعية على مختلف أنواعها سواء الاستخراجية او التحويلية، ولعلها تعد اهمها لما يترتب عليه من أثار سلبية على مجمل القطاعات الصناعية الأخرى (الخاص والمختلط).

يهدف البحث للتعرف على واقع منشآت القطاع العام الصناعية في العراق من خلال المؤشرات الصناعية والأهمية النسبية، والكشف عن واقع التركيب الصناعي ومدى تنوع تلك الأنشطة الصناعية. فضلا عن قياس وتحليل عوامل الانتاج المؤثرة في كفاءة الانتاجية بصورة مستقلة ومجتمعة وعلى مستوى المنشآت الصناعية للقطاع العام.

تتمثل مشكلة البحث بعدم كفاءة مؤسسات القطاع الصناعي العام، وتدني القيمة المضافة وانخفاض نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي. ويعود ذلك الى أن عناصر ومستلزمات تكلفة إنتاجها السلعية والخدمية المتوسطة مرتفعة وتكلف أكثر وأعلى من تكلفة منافسيها، وضعف الدور الاستثماري ولاسيما فيما يتعلق بإنشاء منشئات وشركات جديدة، وضعف البنية التحتية فضلاً عن غياب الاستقرار السياسي والامني، الامر الذي ادى الى انخفاض معدلات الانتاج وارتفاع معدلات الطاقات الانتاجية العاطلة مما انعكس ذلك سلبا على انتاجية العمل في هذا القطاع من الصناعة وعلى الواقع الاقتصادي عموما.

توصلت الدراسة الى ان تركز قيمة الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الانتاجية في المنشآت القطاع الصناعي العام على مستوى الانشطة الصناعية كان في صناعة المنتجات الغذائية محققة حوالي نصف درجات المفاضلة مما يجعلها في مقدمة الصناعات القادرة على المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي .اما بالنسبة للاتجاهات المكانية يظهر التوزيع الجغرافي وتباينه على اساس درجات العامل الاول (قيمة الانتاج غير السلعي – مجموع قيم الانتاج) ، في محافظة بغداد ومحافظة البصرة وظهرت مكانياً في وسط وجنوب منطقة الدراسة. .

في حين يظهر التوزيع الجغرافي وتباينه على اساس درجات العامل الثاني (عدد المنشآت – عدد العاملين) ،وبعد ان صنفت بياناته لوغارتمياً الى أربعة فئات ظهرت محافظة بغداد صورتها المكانية في وسط منطقة الدراسة .

الكلمات المفتاحية: الانتاجية , القطاع الصناعي ,الكفاءة.

[2] جامعة بغداد - كلية التربية - ابن رشد للعلوم الانسانية - قسم الجغرافية.

المقدمة:-

يعاني القطاع الصناعي في العراق من مشاكل عديدة منها ذات صلة بضعف البني التحتية الارتكازية من حيث توافر الطاقة الكهربائية وقدم المكائن والمعدات والبنية التحتية المعرفية من مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية والمنظومات الحديثة في السيطرة والتشغيل واخرى ترتبط بالإجراءات التخطيطية والتشريعية والمالية السائدة وغياب الاستقرار السياسي والامني.

وتشكل الكفاءة الانتاجية القضية الأكبر في تطور القطاع الصناعي من جهة وتطور طرق وأساليب العمل من ناحية اخرى . اذ تعد الإنتاجية أحد المؤشرات والمعايير التي على أساسها يمكن قياس مدى التطور الحاصل في قطاع الصناعة وتزداد أهمية اعتماد هذا المؤشر في ميدان الصناعات التحويلية وذلك لارتباطه من حيث المحتوى والأبعاد بإنتاجية العاملين على الأمد القصير والبعيد. وانعكس ذلك سلبا على انتاجية العمل في هذا النوع من الصناعة وعلى الواقع الاقتصادي عموما نظرا لما تواجهها البلاد من منافسات في الأسواق في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ومما تقدم فقد ارتأينا ان نخوض في بحثنا هذه تلك المضامين والإبعاد للوقوف على درجة الارتباط في ما بين مكونات كل علاقة رياضية ودالية يمكن ان تعكس احتمالية وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المرافقة في تكوين تلك الارتباطات في عملها.

اولاً/ الاطار النظري والمفاهيمي:-

1- **مشكلة البحث**: - تتمثل بعدم كفاءة وكفاية مؤسسات القطاع الصناعي العام، وانخفاض نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي ، وتدني القيمة المضافة لتصل الى قيم سالبة في بعض المنشآت الصناعية التابعة له مما انعكس ذلك سلبا على انتاجية العمل في هذا القطاع من الصناعة وعلى الواقع الاقتصادي عموما.

2- **فرضية البحث:-** تقوم فرضية البحث على ان المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع العام قليلة الكفاءة والكفاية ويعود ذلك إلى.

1- انخفاض معدلات الانتاج وارتفاع معدلات الطاقات الانتاجية العاطلة .
2- أن عناصر ومستلزمات تكلفة إنتاجها السلعية والخدمية المتوسطة أعلى من تكلفة منافسيها ان لم تكلف أكثر.
3- ضعف الاداء الاستثماري ولاسيما فيما يتعلق بإنشاء منشئات وشركات جديدة واعتماد التكنولوجيا المتطورة، وتركيز التخصيصات المالية الحكومية على اعمال تشغيل المشروعات الصناعية الحكومية القائمة ومعالجة الاخفاقات فيها.
4- غياب الاستقرار السياسي والامني وضعف البنية التحتية من حيث توافر الطاقة الكهربائية وطرق النقل والمواصلات ، ضعف بيئة الاعمال وتفشي البيروقراطية والفساد المالي والاداري في معظم الحلقات الادارية لشركات القطاع العام.

3- **أهمية البحث:-** تنبع أهمية البحث من:

1- اهمية القطاع الصناعي العام في العراق ودورها في النهوض بالواقع الاقتصادي له فان مؤشر تطور انتاجية العمل في هذا النوع من الصناعات يعكس مدى قدرة هذه الدول على مواكبة التطورات الحاصلة في المتغيرات الدولية سواء تلك التي لها علاقة بالتنافس الدولي او مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية او اعتماد معايير ضبط الجودة والنوعية في مجمل العمليات الصناعية لها .

2- ان انتاجية العمل من أهم المؤشرات التي تستخدم في قياس تطور نمو وتنمية العديد من الأنشطة والفعاليات الاقتصادية في مختلف القطاعات ومنها القطاع الصناعي وما يتضمنه من أنواع من الصناعات ومنها القطاع العام.

4- أهداف البحث:- يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي :

1- التعرف على واقع منشآت القطاع العام الصناعية في العراق من خلال المؤشرات والأهمية النسبية لها في الإنتاج والتشغيل والناتج المحلي الإجمالي فضلا عن الكشف عن واقع التركيب الصناعي و مدى تنوع تلك الأنشطة الصناعية.

2- دراسة وتحليل جغرافي لكفاءة إنتاجية العمل في الصناعة القطاع العام في العراق بغية التعرف على مواطن الضعف والقوة، والعمل على معالجة مواطن الضعف وتعزيز نقاط القوة من خلال اقتراح رؤية مستقبلية لتحسينها.

3- قياس وتحليل عوامل الانتاج المؤثرة في كفاءة الانتاجية بصورة مستقلة ومجتمعة وعلى مستوى المنشآت الصناعية الكبيرة (القطاع العام) .

4- قياس وتحليل العلاقة بين إنتاجية العمل ومعدل الأجر (القطاع العام) وجدوى هذه العلاقة من الناحية الجدوى الاقتصادية، بما يحقق توزيع الحوافز وفقا لمبدأ توصيف الإعمال والجهد المبذول في العملية الإنتاجية.

5- أسلوب البحث: -

إن الأسلوب الذي انتهجه الباحث في البحث جمع بين الأسلوب الوصفي لواقع وبنية الصناعات الكبيرة في القطاع العام باستخدام المؤشرات الصناعية، والأسلوب الكمي الذي تستخدم فيه الأساليب الإحصائية في بناء النماذج القياسية لبعض عناصر الانتاج المؤثرة في كفاءة الانتاجية كمعدل الأجر للعامل ، وحجم الانتاج ،والقيمة المضافة وتقدير واختبار اثر كل من هذه العوامل منفردا ومجتمعة، واستخلاص النتائج التي تبين اداء هذا النشاط في البلاد من ناحية، وتحليل تباين المؤشرات الصناعية واتجاهات هذه المؤشرات المكانية باستخدام التحليل العاملي الذي يتيح الانتقال من وصف العلاقات المكانية وصفاً لفضياً الى وصفها وصفاً رياضياً كمياً.

6- الحدود الزمنية والمكانية

حاول الباحث دراسة كفاءة وكفاية المنشآت الصناعية الكبيرة (القطاع العام) من خلال متغير الانتاجية وربطها بالأجر والقيمة المضافة في صناعات القطاع العام في العراق ،واختار الباحث الصناعات الكبيرة التابعة للقطاع العام لكونها من الصناعات ذات الروابط الأمامية والخلفية والتي تساهم في تعزيز وتقوية القطاعات الأخرى ، فضلاً عن انها من الصناعات كثيفة العمل وبذلك فهي تساهم في خلق فرص كبيرة للعمل ، فضلا عن مساهمتها في زيادة الدخل القومي وتحقيق التنمية الاقتصادية، وتضم العديد من الشركات تقع ضمن مسؤولية وزارة الصناعة والمعادن. والتي ضمت(91) [3] منشاة موزعة على معظم محافظات العراق، والتي تقع ضمن أقسام الصناعات الميكانيكية والصناعات الكهربائية والصناعات النسيجية والصناعات الكيمياوية والصناعات الغذائية والدوائية والصناعات الإنشائية وتنفيذ المشاريع والصناعات البتروكيمياوية والأسمدة، خريطة (1). ومثلت الحدود الزمانية لسنة 2020.

[3] وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات, مديرية الاحصاء الصناعي ,تقرير المنشاة الصناعية الكبيرة للسنوات 1990-2020,ص8.

خريطة (1) منطقة الدراسة

المصدر : الهياة العامة للمساحة , خريطة العراق الادارية, مقياس 1/1000000 , 1999.

7- مفهوم الكفاءة والكفاية الانتاجية: –

تعرف **الانتاجية** بأنها علاقة سببية بين عنصر واحد من عناصر الانتاج كمدخلات وبين مردودات الانتاج كمخرجات لمدة زمنية محددة.

1–الكفاءة الانتاجية: –هي الزيادة الحاصلة في الانتاج بسبب الاستثمارات الجديدة في المنشآت الصناعية كنتيجة لمزاولة أنشطة وإعمال معينة.

2.الكفاية الإنتاجية: –يتم التعرف على الكفاية الإنتاجية في ضوء العلاقة القائمة بين المخرجات والمدخلات الحالية مع استبعاد الاستثمارات الجديدة) اي هي الزيادة المتحققة في الانتاج بسبب رفع كفاءة الطاقات الحالية للمنشآت الصناعية القائمة[4]().

في هذا البحث استخدمت الإنتاجية كمعيار لتأشير مستوى كفاءة وكفاية أداء مشاريع القطاع العام الصناعية وتمثل الإنتاجية علاقة نسبية قابلة للقياس بين المخرجات من جهة والمدخلات من جهة أخرى. إن هذه العلاقة النسبية تدرس وفق مستويين هما المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي فإذا تناولنا المستوى الاقتصادي فهذا معناه إننا نتناول حجم القيمة المضافة الى كل من (الاجور والمزايا، مستلزمات الانتاج، عدد العاملين) وإذا كانت على المستوى الاجتماعي فهذا معناه إننا نتناول حجم الانتاج إلى كل من (مستلزمات الانتاج، الاجور والمزايا، عدد العاملين) كمؤشر لقياس كفاءة وكفاية المنشاة من خلال الاتجاه العام لارتفاع او انخفاض الإنتاجية فيها.

ثانياً– نشأة القطاع الصناعي العام وتطوره التاريخي:–

ترجع جذور الصناعة بمفهومها الحديث في العراق إلى أواخر الحكم العثماني عندما انشأ الوالي التركي (نامق باشا) عام 1864 أول معمل للصناعات النسيجية، وأغلب المحاولات اللاحقة لأقامت الصناعات ما بين هذا التاريخ وتأسيس الدولة العراقية كانت محدودة وتقوم بها شركات أجنبية ترتبط بالمصالح البريطانية اهتمت بالصناعات التي تقوم بأعداد المواد الاولية و تصديرها مثل أعداد الصوف و الجلود و كبس التمور و عرق السوس و تنظيف الرز وغيرها.

اما بعد تأسيس الدولة العراقية عام 1921 لم يظهر للحكومة دور مباشر في أقامه المشاريع الصناعية لكنها حاولت منذ قيامها تشجيع الصناعة ، واتخذت الحكومة عدة إجراءات في هذا الشأن فقد أنصب اهتمامها خلال هذه المرحلة على اصدار القوانين و سن التشريعات ،واصبح النشاط الصناعي في منتصف الأربعينات يغطي عدد كبير من الانشطة الصناعية فقد بلغ عدد المصانع في نهاية عام 1949 نحو (150) مصنع تابع للقطاع الخاص في حين المشاريع العامة التي تمولها الحكومة فقد كانت الأولوية في هذه المدة على إقامة البنى الارتكازية ومشاريع النشاط الزراعي والري.

[4] عمران بندر مراد, تحليل جغرافي لكفاءة الخدمات البلدية في مدينة الديوانية , مجلة الجمعية الجغرافية العراقية , العدد 50, مطبعة اقلام , ايار 2002 ص 21.

بدت المرحلة الجدية في تطور القطاع الصناعي مع ارتفاع عوائد النفط عام 1950التي أدت إلى خلق الأجواء الملائمة الى بناء القاعدة الاقتصادية لعملية التنمية الصناعية لأنها وفرت العوائد والإمكانات المادية اللازمة لتمويل مشاريع التنمية ، ويعد مجلس الاعمار [5] من وضع نواة النهضة الصناعية في العراق من خلال اقامة مشاريع صناعية تتبنى الدولة إنشائها وادارتها وتبني سياسة ملكية الدولة لمشاريع كبيرة الحجم وذات مستوى تكنلوجي متطور كنواة للقطاع الصناعي العام.

وفعلاً تم إنفاق الموارد المخصصة للنشاط الصناعي على المؤسسات والمشاريع التي منها مصنع السمنت في سنجار وفي السليمانية وحمام العليل في الموصل ومصنع الغزل والنسيج القطني في الموصل ،ومصنع لإنتاج القير في القيارة ، ومصنع السكر في الموصل ،فضلاً عن مشروع لإنشاء محطات كهرباء في بغداد وكركوة والبصرة، وكما قام المجلس بوضع برنامج لإنشاء مجموعة من الصناعات اعتماداً على تقارير الشركات الأجنبية ، منها مشروع الغاز الطبيعي لإنتاج الكبريت في كركوك ومشروع لإنتاج الورق ومصنع السكر في السليمانية[6] . وتعد هذه المرحلة بداية تكوين القطاع الصناعي العام إذ لم يكن للقطاع الصناعي العام دور في الاقتصاد العراقي إلا في هذه المرحلة والتي تكللت بتأسيس المديرية العامة لإدارة المشاريع الصناعية في عام (1956).

اما المدة التي تلت الخمسينات و الغاء مجلس الأعمار بعد ثورة 1958وتشكيل وزارتي الصناعة ووزارة التخطيط ومجلس التخطيط المركزي الذي اسندت أليها مهمة التخطيط والتنمية الصناعية في العراق ومتابعة الخطط التي وضعها مجلس الأعمار وانجزت خلالها بعض المشاريع الصناعية العامة وخاصة الاستهلاكية كمصنع الخياطة في بغداد ومصنع التعليب في كربلاء ومصنع للأحذية في الكوفة ،وشهدت هذه المرحلة أول محاولة جادة نسبياً في مجال التخطيط الاقتصادي بالمقارنة مع البرامج و الخطط السابقة ،وتحول القطاع الصناعي من القطاع الخاص إلى القطاع العام الذي تأسست نواتهُ في منتصف الخمسينات و توسع في أوائل الستينات بسبب هيمنة الاستثمارات الحكومية الضخمة في المشاريع الصناعية , و مع مرور الزمن أصبحت حصة و مساهمة القطاع الصناعي العام تشكل ثقلاً كبيراً حتى شكلَ في أواخر هذه المرحلة ما نسبته (20 %) من عدد المؤسسات الصناعية في العراق .

شهدت هذه المرحلة أبعاد جديدة لمفهوم التنمية الاقتصادية من خلال تبني مفاهيم التخطيط الإقليمي , حيث جرى تحول كبير في بنية و أهداف الخطط اللاحقة من حيث البعد القطاعي و كذلك البعد المكاني ، إذ شهدت أنشاء هيئة التخطيط الإقليمي سنة (1970) و التأكيد على التعاون بين القطاعين العام و الخاص لتحقيق التنمية الاقتصادية و اعطاء القطاع الصناعي العام اهتماماً متميزاً باعتباره مقياس لجهود التنمية ولإجراء التحولات الهيكلية في بنية الاقتصاد الوطني. وبإنشاء مؤسسات عامة متخصصة على مستوى القطاع الصناعي العام من أجل أحكام الرقابة و الأشراف لتحقيق مزيداً من الكفاءة الإنتاجية . إذ تميز القطاع العام بالأهمية عن باقي القطاعات الأخرى(الخاص والمختلط)، إذ ظهرت خلالها فلسفة اقتصادية جديدة خاصة بعد

[5] انشأ مجلس الاعمار عام 1950 بموجب القانون رقم (3) لسنة 1950 برئاسة رئيس الوزراء وعضويته وزير المالية وستة اعضاء اجرائيين ثلاث منهم اختصاصيون في الشؤون المالية والاقتصادية وشؤون الري واختصاص اخر يقره مجلس الوزراء وقد دخل وزير الاعمار عضوا في المجلس بعد تأسيس وزارة الاعمار عام 1953 . لمزيد من التفاصيل أنظر :- الوقائع العراقية ، قانون مجلس الاعمار ، رقم (27) لسنة 1950 ، العدد 2836 ، 1950.

[6]) جواد هاشم وآخرون ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ، 1950- 1970 ، بغداد ، 1970 ، ص16 .

عام (1972) حيث بدأت الدولة بتخطيط عملية التصنيع في البلاد من خلال خطط التنمية القومية والتي ابتدأت من عام (1970–1974) ولعام (1975–1980) والخطط التي تلت هذه المرحلة خاصة المرحلة الانفجارية في ارتفاع عائدات النفط بصورة كبيرة والذي أثر إيجابياً على عملية التصنيع في العراق. واستمرت هذه الوتيرة إلى بداية الثمانينات، ولكن سرعان ما اتسمَ التطور الصناعي ببطيء النمو ، نتيجة ظروف حرب الخليج الأول (1980–1988) على الرغم من ضخامة التخصيصات بسب ظروف الحرب إذ كان الاتجاه هو تكريس الجهود نحو المجهود الحربي فقد اعطت له الأولوية ، وخفض حجم الاستثمار الحكومي في المشاريع ومنها مشاريع القطاع الصناعي العام فلم يعد هدف الدولة من أقامه المشاريع الصناعية تطوير المناطق اقتصادياً و اجتماعياً ، وإنما كان خدمة المجهود الحربي بالدرجة الأولى مما أدى إلى أحداث تغيرات في البنية الاقتصادية للبلد في تحويل إنتاجه من إنتاج مدني إلى إنتاج عسكري , حيث تم تحويل العديد من المشاريع الصناعية الكبيرة إلى وحدات إنتاجية حربية ، حيث تم إرسال قاعدة من الصناعات الثقيلة في المجال العسكري لإنتاج المعدات و الآلات و قطع الغيار التي تخص الحرب فضلاً عن قيام القطاع العام بالتخلي عن بعض المصانع الكبيرة للقطاع الخاص منها معمل جص هيت و شركة الجبس العراقية وتحول الكثير من الشركات العامة الى مساهمة مختلطة ، إذ كانت الاستراتيجية المتبعة للصناعة خلال هذه المدة من المرحلة هو تطوير الصناعات القائمة دون انشاء مؤسسات صناعية جديدة تتطلب استثمارات أكبر و أيدي عاملة أكثر . ذلك الى تعزيز دور ومكانة القطاع الخاص الصناعي في النشاط الاقتصادي ، بسب استمرار الحرب العراقية الإيرانية وزيادة الإنفاق الحربي زادت الأولوية للقطاع الصناعي والتصنيع العسكري، إذ توج جهود الدولة الى تأسيس هيئة التصنيع العسكري التي عملت على إنشاء مجمعات صناعية عسكرية في مناطق مختلفة من العراق أثرت هذه الأحداث بشكل كبير على القطاعات الاقتصادية.

وكان التأثير واضحًا على القطاع الصناعي بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، وكذلك ظروف الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق أبان الفترة التي تلت حرب عام 1991 وحرب الاحتلال عام 2003 وما رفقها ، من حيث توقف المنشآت عن العمل بعد عام 1991 بسب النقص الكبير من المواد الخام وقطع الغيار المستوردة ، وقلة اليد العاملة المهرة ، انخفاض الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي.فيما شهد القطاع العام تراجع في عدد المنشآت الصناعية ،إذ بلغت(97) منشاة عام 1990 م انخفضت الى (44) عام 1995 الى (58) عام 2000كما يتضح في الجدول(1) ، وبشكل عام عانى القطاع الصناعي تدهورا كبيراً وتدني مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي و بسب ظروف الحرب والحصار الاقتصادي مما أدى إلى توقفها تماماً عن العمل و الإنتاج و التي تقدر بحدود (70%) منها مما أدى إلى تراجع نسبة مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ، إذ بلغت النسبة (1.4%) عام (2002) بعد أن كانت هذه النسبة (3.5%) في عام (1979) [7]

في حين بعد الاحتلال عام (2003) وبعد تدمير البنى التحتية فضلا عن عمليات النهب والسلب التي مرت بها البلاد ،وعدم وجود استقرار سياسي وحرية في الاختيار فقد توقفت ودمرت المصانع الامر الذي جعل من استمرار عملية تنمية وتطوير المشاريع الصناعية أمرا صعباً وذلك لتوقف معظم المنشآت الصناعية الكبيرة عن الإنتاج أو عملها بطاقة إنتاجية متواضعة ،وتوقف الدعم لمنشئات القطاع العام ولاسيما توفير السيولة النقدية ،واصبح هناك تحول سريع في القطاع الاقتصادي ولاسيما الصناعي من القطاع العام الى نظام ألية السوق ، وإتباع سياسة الباب المفتوح على مصرعيه في استيراد السلع والبضائع

[7] وزارة الصناعة والمعادن ,لجنة القطاع (1)الصناعي تقرير عن النشاط الصناعي في العراق , بيانات غير منشورة , 2009, ص18.

وتوقف إجراءات حماية المنتج المحلي ، الأمر الذي أد الى إغراق الأسواق بالسلع الصناعية المستوردة من مصادر شتى بأنواع وأسعار متدنية عجز أمامها المنتج المحلي من المنافسة في ظل إنتاج وتسويق غير متكافئ مع المنتج الأجنبي ،على الرغم من دعم إمكانية عادة تأهيل مشاريع القطاع العام بشكل فاعل خلال هذه المدة ، من خلال ما تم رصد مبلغ من الموازنة الاستثمارية والتي كان لها أ ثر واضح في الحصول على العقود التي ساهمت في تأهيل بعض الشركات وادخال الخطوط الإنتاجية اللازمة للنهوض بالصناعة العراقية .

وعل الرغم من التخصيصات الكبيرة التي وضعت للميزانية وما خصص منها للقطاع الصناعي نلاحظ ه نسبة تطور الصناعة لم تكن بالمستوى المطلوب خلال هذه المدة فمن خلال بيانات جدول(1) يتضح انخفاض في عدد المنشآت والطاقة الإنتاجية لها ، عموماً يمكن القول أن أغلب الصناعات ذات الحجم الكبير أما اختفت أو خارجة عن الإنتاج او لا تعمل بطاقة الانتاجية الكاملة.

جدول (1) اعداد منشات القطاع الصناعي العام في العراق للمدة من(1990 والى2020)

السنة	عدد المشروعات
1990	97
1995	44
2000	58
2005	37
2010	71
2015	55
2020	91

المصدر: وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات . مديرية الإحصاء الصناعي . تقرير المنشآت الصناعية الكبيرة للسنوات1990-2020 .

ثالثاً/ المؤشرات الصناعية للقطاع العام وتوزيعها الجغرافي في العراق:-

على الصعيد الإحصائي تصنف المنشآت الصناعية في العراق الى عدة تصنيفات فحسب الحجم ووفق معيار راس المال وعدد العاملين في المنشاة تصنف الى كبيرة ومتوسطة وصغيرة ، وحسب الملكية وفق معيار الاستثمار تصنف الى (قطاع عام) استثمار حكومي و(قطاع الخاص) استثمار اهلي و(القطاع المختلط) استثمار مشترك حكومي واهلي، والمنشآت الصناعية موضوع البحث تصنف ضمن الصناعات الكبيرة التي يكون فيها عدد العاملين اكثر من 29عاملاً والتابعة للقطاع العام.

بلغ عدد المنشآت الصناعية في القطاع العام في محافظات العراق لعام 2019 (91) منشاة شكلت ما نسبته (15.5%) من اجمالي قطاع الصناعات الكبيرة في العراق والبالغ عددها(588)منشاة، يشتغل فيها (120641) عامل شكلوا ما نسبته

(84%) من مجموع العاملين في قطاع صناعات الكبيرة في العراق والبالغ عددهم(143760)عامل. (الجهاز المركزي للاحصاء،مديرية الاحصاء الصناعي، 2018).

جدول (2) المؤشرات الصناعية في الصناعات الكبيرة حسب القطاع 2019

المؤشرات	القطاع العام	%	القطاع المختلط	%	القطاع الخاص	%	المجموع
عدد المنشآت	91	15.5	8	1.5	489	83	588
عدد المشتغلين	120641	84	1832	1.3	21287	15	143760
الاجور والمزايا	1500945513	89	26158371	1.5	159357603	9.5	1686461487
قيمة مستلزمات الإنتاج	1912645287	66.5	249797438	8.5	717029568	25	2879472293
قيمة الإنتاج	4410446758	52	336772250	5	3683070521	43	8430289529
القيمة المضافة	2497801471	45	86974812	1.5	2966040953	53.5	5550817236

المصدر:- من تصميم الباحث بالاستناد على وزارة التخطيط. الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. مديرية الإحصاء الصناعي. تقرير المنشآت الصناعية الكبيرة ،2020.

سجلت محافظة بغداد الترتيب الاولى على مستوى محافظات العراق في عدد منشآت القطاع العام الصناعية والعاملين فيها بـ(32) منشاة و(55096) عامل، وبنسب بلغت (35%، 45.5%) على التوالي من اجمالي عدد المنشآت والعاملين في هذا القطاع ، تلتها في الترتيب الثاني محافظة بابل بـ(13) منشاة و(14071) عامل مسجلة نسب بلغت(14%،11.5%) على التوالي. تم جاءت محافظة النجف في الترتيب الثالث بعدد المصانع وبلغ (7) مصنع يعمل فيها (4685) عامل شغلت بهم الترتيب الرابع على مستوى العاملين ،مشكلته ما نسبته (8%) من عدد المصانع و(4%) من اعداد العاملين بالقطاع العام في محافظات منطقة الدراسة.

اما الترتيب الاخير على مستوى المحافظات فقد كان من حصت محافظة المثنى لما احتوته من عدد قليل من مصانع القطاع العام وبلغ عددها(1) مصنع ما نسبته (1%) وبعدد عاملين فيها بلغ (106) عامل بنسبة بلغت (0.1%) من اجمالي عدد المنشآت والعاملين في القطاع الصناعي العام لاحظ جدول (2).

اما بالنسبة للأجور والرواتب فقد بلغت قيمة الأجور المدفوعة للعاملين في قطاع الصناعات العام في محافظات الدراسة (1500945513) الف دينار ، شكلت ما نسبته (89%) من اجمالي اجور ورواتب العاملين في المنشآت الصناعية الكبيرة والبالغ مقدارها(1686461487) الف دينار (الجهاز المركزي للاحصاء،مديرية الاحصاء الصناعي، 2019).

اما توزيع تلك الاجور والرواتب على المنشآت الصناعية في محافظات منطقة الدراسة فقد حققت محافظة بغداد الترتيب الاول في اجور ورواتب العاملين في القطاع العام على مستوى المحافظات وبنسبة بلغت(52%) ما قيمته (781301465) الف دينار، تلتها محافظة البصرة بنسبة بلغت(19.5%) وبقيمة بلغت (292673322) الف دينار،في حين حلت اخيراً محافظة المثنى في الاجور والمزايا بمبلغ بلغ (112136) الف دينار وبنسبة مقدارها اقل من (0.01%) من قيمة الأجور المدفوعة للعاملين في القطاع صناعي العام لاحظ الجدول (2).

في حين بلغت قيمة الإنتاج الإجمالي لصناعات القطاع العام (4410446758)الف دينار شكلت ما نسبته (52%) من اجمالي قيمة الانتاج في المنشآت الصناعية الكبيرة و البالغ (8430289529)الف دينار (الجهاز المركزي للاحصاء،مديرية الاحصاء الصناعي، 2019)، توزعت قيمة الإنتاج الإجمالي في منطقة الدراسة بواقع (867481220) الف دينار في محافظة بغداد شكلت ما نسبة (32%) من قيمة الانتاج الكلي، تلتها محافظة البصرة بالمرتبة الثانية بنسبة بلغت (28%) من قيمة الانتاج في القطاع العام بواقع (536727945) الف دينار، وحلت اخيراً محافظة الناصرية في قيمة الانتاج وبنسبة بلغت اقل من (0.1%) اجمالي القطاع الصناعي العام.

اما بالنسبة قيمة مستلزمات الإنتاج في محافظات منطقة الدراسة فقد بلغت (1912645287) الف دينار شكلت ما نسبته(66.5%)من اجمالي قيمة مستلزمات المنشآت الصناعية الكبيرة البالغة (2879472293)الف دينار (الجهاز المركزي للاحصاء،مديرية الاحصاء الصناعي، 2019)، كانت الصدارة لمحافظة بغداد على باقي محافظات منطقة الدراسة فيها بنسبة تبلغ (49%). جاءت بعدها في الترتيب محافظة البصرة بنسبة بلغت(32%)، في حين سجلت محافظة المثنى المرتبة الاخيرة في قيمة مستلزمات الإنتاج على مستوى محافظات العراق بنسبة (0.01%) لاحظ الجدول (3).

جدول (3) المؤشرات الصناعية في القطاع الصناعي العام حسب المحافظات 2020

المحافظة	عدد المنشآت	عدد العاملين	الاجور والمزايا	مستلزمات الانتاج	قيم الانتاج	القيمة المضافة	
نينوى	4	10005	30257672	108671377	112082027	3410650	
%	4	8.5	2.3	6.3	2.5	0.1	
كركوك	4	3410	73868152	55608103	171570486	115962383	
%	5	3.5	5.6	3.2	4	4.5	
ديالى	2	2322	23147417	21931212	38056853	16125641	
%	2.5	2.5	1.8	1.3	0.9	0.6	
الانبار	2	3406	31642288	5195798	9939410	4743612	

	0.2	0.3	0.3	2.5	3.5	2.5	%
	1215287463	2148897253	867481220	781301465	55096	32	بغداد
	48	49	45	52	45	35	%
	33061476	105650670	72589194	79641335	14071	13	بابل
	1.3	2.5	4	6	11.5	14	%
	9319521	20734493	11414972	5829636	2355	4	كربلاء
	0.4	0.5	0.7	0.5	0.5	4	%
	696026	3636798	2940772	20592932	2069	2	واسط
	0.03	0.1	0.2	1.6	2	2.5	%
	89637893	35926598	10040835	27123156	2824	2	صلاح الدين
	3.3	0.8	0.6	2	3	2.5	%
	8693866	67450483	58756617	43539246	4685	7	النجف
	0.3	1.5	3.5	3.4	4	9	%
	3985433	9240317	5254884	16096872	2891	6	القادسية
	0.15	0.2	0.3	1.2	3	8	%
	88586143	178603983	90017840	60449104	4214	4	ذي قار
	3.3	4	5.3	4.6	4	5	%
	40414814	106274867	65860053	14670768	4684	3	ميسان
	1.5	2.5	4	1.1	5	4	%
	865209119	1401937064	536727945	292673322	8499	5	البصرة
	34.5	32	28	19.5	9	6.5	%
	290995	445448	154453	112136	106	1	المثنى
	0.01	0.01	0.01	0.01	0.1	1	%
							المجموع
	2497801471	4410446758	1912645287	1500945513	120641	91	

المصدر:- من تصميم الباحث بالاستناد على وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات . مديرية الإحصاء الصناعي . تقرير المنشآت الصناعية الكبيرة ،2020.

في حين القيمة المضافة التي تمثل الفرق بين الإنتاج الإجمالي للمصانع وقيمة المستلزمات الإنتاج الداخلة في العملية الإنتاجية لتلك المصانع . ومن خلال طرح قيمة المستلزمات الإنتاجية للمنشآت الصناعية في القطاع العام في العراق البالغة (1912645287) الف دينار من إجمالي قيمة الإنتاج فيها البالغة (4410446758)الف دينار. نلاحظ ان القيمة المضافة في منشآت القطاع الصناعي العام تساوي (2497801471) الف دينار شكلت ما نسبته (45%) من اجمالي القيمة المضافة في القطاع الصناعات الكبيرة والبالغة (5550817236) الف دينار (الجهاز المركزي للاحصاء،مديرية الاحصاء الصناعي، 2019)

توزعت القيمة المضافة الإجمالية على محافظات منطقة الدراسة بواقع (1215287463)(865209119) الف دينار في محافظة بغداد والبصرة على التوالي حيث شكلت نسبة القيمة المضافة الإجمالية في المحافظتين اكثر من ثلثي القيمة المضافة في منطقة الدراسة ، بنسبة بلغت (48%) في محافظة بغداد وبنسبة(34.5%) في محافظة البصرة. في حين سجلت محافظة المثنى المرتبة الاخيرة في القيمة المضافة الإجمالية للقطاع العام على مستوى محافظات العراق بنسبة (0.01%) لاحظ الجدول(2)

نلاحظ من بيانات الجدول () ومما تقدم تسجيل محافظة بغداد الترتيب الاولى في المؤشرات الصناعية للقطاع العام على مستوى محافظات منطقة الدراسة، في حين حلت محافظة المثنى الترتيب الاخير لمحافظات منطقة الدراسة في تلك المؤشرات .

رابعاً/ بنية منشآت القطاع الصناعي العام في محافظات الدراسة 2019:-

ان المقصود بالبنية الصناعية للمنشآت العامة في محافظات العراق هو تحليل الصناعات حسب نوع الأنشطة الصناعية للكشف عن واقع التركيب الصناعي لها ومدى تنوع تلك الأنشطة الصناعية .

تتألف الصناعات الكبيرة في القطاع العام بمنطقة الدراسة من (7) صناعات رئيسية وهي ((الصناعات الميكانيكية والصناعات الكهربائية والصناعات النسيجية و الصناعات الكيمياوية و الصناعات الغذائية والدوائية والصناعات الإنشائية وتنفيذ المشاريع والصناعات البتروكيمياوية والأسمدة)) وتنقسم كل مجموعة فيها إلى عدد من الانشطة والفروع الصناعية يمكن ترتيبها الى(18)نوع وفقاً للتصنيف الدولي الموحد للصناعة (ISIC4) القائم على نوع النشاط الصناعي و ليس على نوع المهنة أو السلعة وهذا التصنيف هو المطبق لدى وزارة الصناعة و المعادن، لاحظ **الجدول** (4) الذي يوضح عدد المصانع و العمال حسب نوع النشاط الصناعي لعام (2019). **ويتبين من تحليل الجدول (4) الاتي:-**

تشغل صناعة منتجات المعادن اللافلزية الاخرى المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت بـ (17) منشاة والمرتبة الثالثة بعدد العاملين والبالغ (**10814**) عامل، شكلت ما نسبته (19%) و (9%) من إجمالي عدد المنشآت والعاملين فيها في محافظات منطقة الدراسة. أما المرتبة الثانية فكانت من حصة الصناعات الغذائية من حيث عدد المنشآت بـ (16) مصنعاً و والمرتبة السابعة من حيث عدد العاملين بـ (**5627**) عامل، مثلت ما نسبته (17.5%) و (5%) من إجمالي المنشآت الصناعية و العاملين بها في قطاع الصناعات العام.

اما المرتبة الثالثة فقد كانت من حصت الصناعة الحربية ب(14) مصنع وبنسبه (15.5) من اجمالي عدد مصانع القطاع العام ويعمل فيها (**24644**) عامل يشكلون ما نسبته (20.5%) متصدرة الترتيب الاولى بين الصناعات من حيث عدد العاملين.

في حين سجلت صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية المرتبة الرابعة من في عدد المنشآت المرتبة الثانية في عدد العاملين ،التي بلغت إعدادها (10) مصانع و (**20887**) عاملاً بنسبة (11%) و(17.5%) على الترتيب.

وجاءت في المرتبة الخامسة بعدد المصانع كل من صناعة الآلات والاجهزة الكهربائية ، صناعة المواد والمنتجات الكيمياوية وصناعة المنسوجات الصناعات الورقية والطباعة بـ(5) مصانع لكل منها شكلت ما نسبته (5.5%) لكل منها من إجمالي عدد مصانع القطاع العام في محافظات منطقة الدراسة . والمراتب الرابعة والخامسة والثالثة عشر والسادسة عشر بعدد العاملين البالغ(**9885، 7982، 3579**، 676) عامل لكل منها على التوالي.

شغلت منشآت صناعة منتجات المطاط واللدائن المرتبة السادسة بالنسبة لعدد المنشآت الصناعية فيها إذ بلغ عدد المنشآت الصناعية (4) منشأة والمرتبة الخامسة عشر بعدد العاملين فيها (**2552**) عاملاً ،و شكلت ما نسبته (4.5%),(2%) من المجموع الكلي لعدد المنشآت الصناعية و العاملين في القطاع العام .

اما المرتبة السابعة فقد كانت من حصت صناعة التعدين واستخراج المحاجر ب(2) مصانع وبنسبه (2.5) من اجمالي عدد المصانع المتوسطة يعمل فيها (**211**) عامل يشكلون ما نسبته (0.2%) محتلة بذلك المرتبة السادسة عشر بين الصناعات من حيث عدد العاملين.

في حين سجلت كل من صناعة الآلات والمعدات ، صناعة المركبات ذات المحركات ، صناعة المنتجات الصيدلانية و صناعة الملابس الجاهزة ، و صناعة الفلزات القاعدية، و الصناعات المعدنية، صناعة الاثاث المرتبة الثامنة في عدد المنشآت البالغ مصنع (1) وما نسبته (1.1 %) لكل منها ، اما من حيث عدد العاملين فقد حققت المرتبة السادسة والسابعة والتاسعة والعاشرة والحادية عشر بعدد عاملين البالغ (**7017،3750،4190،4280،5943**) عامل، وبنسبة بلغت (6%،5%،3.5%،3.3%،3%) لكل منها على التوالي، في حين حققت صناعة الاثاث المرتبة الاخيرة في عدد العمال والبالغ عددهم (46) عاملاً وبنسبته (0.04%) ،من إجمالي عدد المصانع و العاملين في منطقة الدراسة.

جدول (4) المؤشرات الصناعية في القطاع الصناعي العام حسب النشاط 2019

المحافظة	عدد المنشآت	عدد العاملين	الاجور والمزايا	مستلزمات الانتاج	قيم الانتاج	القيمة المضافة
الصناعات الغذائية	**16**	**5627**	**73053030**	**698517717**	**1926742700.5**	1228224983
الصناعات المعدنية	**1**	**3750**	**34229232**	**5932115**	**16612675**	10680560
صناعة المطاط واللدائن	**4**	**2552**	**29747869**	**635640**	**792768**	157128
صناعات المنسوجات	**5**	**3579**	**35493712**	**2846305**	**4742178**	1895873
صناعة المواد والمنتجات الكيمياوية	**5**	**7982**	**113310287**	**29639877**	**104636904**	74997027
صناعة الفلزات القاعدية	**1**	**3750**	**33896032**	**5923115**	**25753675**	19830560

1122009635	1800174185.5	678164550	499955729	20887	10	صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية
25412216	35370798	9958582	43280024	4280	1	صناعة المنتجات الصيدلانية
9078862	15250875	6172013	5142319	676	5	الصناعات الورقية والطباعة
8967041	129565080	120598039	135153722	10814	17	صناعة منتجات المعادن اللافلزية
19206035	68967104	49761069	124807128	9885	5	صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية
860954	1483646	622692	26327761	4190	1	صناعة الملابس الجاهزة
339305	856599	517294	663880	46	1	صناعة الأثاث
1128096	1910411	782315	4396215	211	2	التعدين واستخراج المحاجر
144666165	204784927	60118762	60118762	5943	1	صناعة المركبات ذات المحركات
19184173	43112396	23928223	57392648	7017	1	صناعة الآلات والمعدات
3677148-	4336830	8013978	21356163	2649	1	الجلود
185160000-	25353000	210513000	202621000	24644	14	الصناعات الحربية
2497801471	4410446758	1912645287	1500945513	120641	91	%
47	51.5	62	87.6	80.6		
13225714-	1810928	15036642	14472928	1760		

المصدر:- من تصميم الباحث بالاستناد على وزارة التخطيط . الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات . مديرية الإحصاء الصناعي . تقرير المنشآت الصناعية الكبيرة ،2020.

خامساً/ تحليل كفاءة القطاع الصناعي العام في العراق:

هناك العديد من الطرق والوسائل والأساليب الإحصائية التي يمكن الاعتماد عليها لقياس كفاءة وقدرة الفعاليات الصناعية في الحيز المكاني بالاعتماد على أكثر من مؤشر الذي يمكن استخدامها لتحقيق هذه المقاييس منها ((عدد العاملين والاجور وقيمة الانتاج وقيمة المستلزمات الخدمية والسلعية والقيمة المضافة والتي سوف يعتمد بحثنا عليهم في قياس الكفاءة.

و يمكن استخدام المقاييس الآتية لدراسة كفاءة وكفاية القطاع الصناعي العام في العراق (الجنابي، 2001، الصفحات 285-287).

1/الكفاءة الاقتصادية:-

هو معيار يكشف عن مدى نجاح القطاع الصناعي اواحد انشطته والتي تحقق التنمية المكانية اسرع من مثيلاتها في اقتصاد الدول. ويتم قياس الكفاءة الاقتصادية لفروع صناعات القطاع العام وفق عدداً من المؤشرات .

1) قيمة مضافة لكل وحدة اجر.2) قيمة المضافة لكل وحدة مستلزمات.3)القيمة المضافة لكل عامل . (أي احتساب القيمة المضافة لكل وحدة اجر من خلال احتساب نسبة ما يتحقق من القيمة المضافة مقسوما على كل من مجموع الاجور المدفوعة للعاملين ، ولكل وحدة نقدية من ومستلزمات الانتاج ،وكل عامل من العمال).

ان تركز قيمة الكفاءة الاقتصادية في المنشآت القطاع الصناعي العام على مستوى الانشطة الصناعية كان في صناعة المنتجات الغذائية محققة حوالي نصف درجات المفاضلة بنسبة بلغت (45.%) وذلك بسب ارتفاع القيمة النسبية للأجور وللعمال من القيمة المضافة ،وانخفاض نسبة مستلزمات الانتاج من القيمة المضافة مما يجعلها في مقدمة الصناعات القادرة على المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي.

تليها صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية بدرجة مفاضلة بلغت (10.6%) محتلة المرتبة الثانية في قابليتها على تحقيق الكفاءة الاقتصادية و المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي.

ثم جاءت صناعة المركبات ذات المحركات بدرجات مفاضلة بلغت نسبها (8.6)% في المرتبة الثالثة على ترتيب انشطة القطاع العام الصناعية.مما يعني استحواذ هذه الصناعات على امكانية جيده لتحقيق الكفاءة الاقتصادية في الوقت الحاضر ومؤهلها للإسهام التنمية الاقتصادية مستقبلاً.

في حين اقتربت درجة مفاضلة كل من صناعة الفلزات القاعدية والصناعات الورقية والطباعة و صناعة المواد والمنتجات الكيمياوية و صناعة الفلزات القاعدية صناعة المنتجات الصيدلانية وبنسب بلغت (6،5.6،5.3،6.4) لكل منها محتلة مراتب مقبولة في الكفاءة الاقتصادية وهذا يدل انها تساهم ولو بدرجة منخفض في التنمية الصناعية.

فيما انتجت الصناعات الحربية وصناعة الجلود بكلف مستلزمات سلعية وغير سلعية مرتفعة واجور للعمال عالية مما انعكس على تخلفها عن باقي صناعات القطاع العام في منطقة الدراسة وخروجها من المنافسة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية وحصولها على درجات مفاضلة سالبة لاحظ الجدول (5).

جدول(5) الكفاءة الاقتصادية للفروع الصناعات القطاع العام في العراق2019

الفروع الصناعية	قيمة مضافة/أجور		قيمة مضافة/مستلزمات		قيمة مضافة/عامل		المجموع	
	دينار	%	دينار	%	الف دينار	%	نقاط المفاضلة	%
الصناعات الغذائية	16.8	64.6	1.8	8.2	218273	60.5	133.3	45
الصناعات المعدنية	0.31	1.2	1.8	8.2	2848	0.8	10.2	3.5
صناعة المطاط واللدائن	0.005	0.02	0.2	1	61.7	0.02	1	0.2
صناعات المنسوجات	0.05	0.2	0.7	3.2	530	0.15	3.5	1.2
صناعة المواد والمنتجات الكيمياوية	0.66	2.5	2.5	11.3	9395	2.6	16.4	5.6
صناعة الفلزات القاعدية	0.6	2.3	3.3	15	5288	1.5	18.8	6.4
صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية	2.24	8.7	1.7	7.7	53718	14.9	31.3	10.6
صناعة المنتجات الصيدلانية	0.6	2.3	2.6	11.8	5937	1.6	15.7	5.3
الصناعات الورقية والطباعة	1.8	7	1.5	6.8	13430	3.7	17.5	6
صناعة منتجات المعادن اللافلزية	0.07	0.3	0.07	0.3	829	0.2	0.8	0.3

1	3	0.5	1942	1.8	0.4	0.8	0.2	صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية
2.2	6.5	0.06	205	6.4	1.4	0.1	0.03	صناعة الملابس الجاهزة
2.5	7.2	2	7376	3.2	0.7	2	0.5	صناعة الأثاث
3	9	1	5346	6.8	1.5	1.2	0.3	التعدين واستخراج المحاجر
8.6	25.4	6.7	24342	11	2.4	7.7	2.4	صناعة المركبات ذات المحركات
1.9	5.6	0.8	2733	3.6	0.8	1.2	0.3	صناعة الآلات والمعدات
-0.4	-1.1	-0.4	1388	-2.3	-0.5	-0.8	-0.2	الجلود
-3.2	-9.6	-2.1	7513	-4	-0.9	-3.5	-0.9	الصناعات الحربية
	294.5		360.954		22		25.8	%

المصدر:- من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(4)

3/معيار (الكفاءة الانتاجية) للفروع صناعات القطاع العام:-

يؤشر هذا المعيار اي من صناعات القطاع العام ذات الاسبقية في التحفيز والحركة الاقتصادية في منطقة الدراسة ، ويستخدم في المعيار عدة مؤشرات هي:-

1- نسبة قيمة المستلزمات ونسبة قيمة الانتاج الى اجمالي قيمة الانتاج .
2- نسبة قيمة الانتاج من قيمة المستلزمات .
3- نسبة قيمة الانتاج من قيمة الاجور والمزايا .
1- نسبة العمال من قيمة الانتاج .

من خلال الجدول (10) الخاص بتحليل كفاءة النشاط الصناعي العام نجد .

ان صناعة المنتجات الغذائية جاءت في مقدمة فروع القطاع الصناعي العام من حيث الكفاءة الانتاجية في منطقة الدراسة محققة حوالي اكثر من ثلث درجات المفاضلة بنسبة بلغت (36.5%) تليها صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية بالمرتبة الثانية بدرجة مفاضلة بلغت (23.3%) ثم بفارق بعيد صناعة المركبات ذات المحركات بالمرتبة الثالثة وبدرجة مفاضلة بلغت (6.2)% الصناعات أعلاه شكلت ثلثي الكفاءة الانتاجية في القطاع الصناعي العام وبنسبة كلية بلغت حوالي(66%) وبنقاط مفاضلة بلغت (309) نقطة من المجموع الكلي لدرجات المفاضلة للكفاءة الانتاجية في منطقة الدراسة.

في حين اقتربت درجة مفاضلة الكفاءة الانتاجية لكل من الصناعات الورقية والطباعة و صناعة المواد والمنتجات الكيمياوية و صناعة منتجات المعادن اللافلزية وصناعة الفلزات القاعدية وصناعة المنتجات الصيدلانية وبنسب بلغت (3.8،3.6،3.5،3.2،3.2) لكل منها على التوالي محتلة بذلك مراتب مقبولة في الكفاءة الانتاجية.

جدول (6) الكفاءة الانتاجية للفروع الصناعات القطاع العام في العراق2019

المؤشرات / الصناعات	المستلزمات	الانتاج	قيمة الانتاج المستلزمات		قيمة الانتاج الاجر		قيمة الانتاج عامل		المجموع	
	%	%	دينار	%	دينار	%	الف دينار	%	نقاط المفاضلة	%
الصناعات الغذائية	36.5	43	1.2 2.7	7	26.3	60	342410	59	171.5	36.5
الصناعات المعدنية	0.3	0.4	1.3 2.8	7.2	0.5	1.14	4430	0.8	9.9	2.1
صناعة المطاط واللدائن	0.33	0.02	0.06 1.2	3.1	0.02	0.05	311	0.05	3.5	0.8
صناعات المنسوجات	0.15	0.1	1 1.3	3.4	0.13	0.3	1325	0.2	4.3	1
صناعة المواد والمنتجات الكيمياوية	1.5	2.3	1.5 3.5	9	0.9	2	13109	2.3	17.1	3.6
صناعة الفلزات القاعدية	0.3	0.6	2 4.3	11	0.75	1.7	6867	1.2	15	3.2
صناعة فحم الكوك والمنتجات النفطية	35	41	1.2 2.6	6.7	3.6	8.2	86186	15	109.5	23.3
صناعة المنتجات الصيدلانية	0.5	0.8	1.6 3.5	9	0.8	2	8264	1.4	15	3.2
الصناعات الورقية والطباعة	0.3	0.3	1 2.5	6.5	3	7	22560	4	18	3.8
صناعة منتجات المعادن اللافلزية	6.3	3	0.5 1.1	2.8	1	2.2	11981	2	16.3	3.5
صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية	2.6	1.6	0.6 1.4	3.6	0.55	1.2	6976	1.2	10.2	2.2
صناعة الملابس الجاهزة	0.03	0.03	1 2.4	6.2	0.05	0.1	354	0.06	6.5	1.4
صناعة الأثاث	0.03	0.02	0.7 1.7	4.4	1.3	3	18621	3	10.5	2.2
التعدين واستخراج المحاجر	0.04	0.05	1.3 2.4	6.2	0.43	1	9054	1.6	8.9	1.9
صناعة المركبات ذات المحركات	3	4.6	1.5 3.4	8.7	3.4	7	34458	6	29.3	6.2
صناعة الآلات والمعدات	1.3	1	0.8 1.8	4.6	0.75	1.7	6143	1	9.6	2
الجلود	0.4	0.1	0.3 0.5	1.3	0.2	0.4	1637	0.3	2.5	0.5
الصناعات الحربية	11	0.6	0.05 0.1	0.3	0.12	0.3	1028	0.2	12.4	2.6
%			19.5		44		575714		470	100

							39			

المصدر:-من عمل الباحث بالاعتماد على جدول(4)

فيما اظهرت نتائج الجدول ذاته اقتربت كفاءة كل من الصناعات الحربية وصناعة الاثاث و صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية و الصناعات المعدنية وصناعة الآلات والمعدات وجاءت بالمرتبة الرابعة وبنصيب (2.1،2.2،2.2،2.6%) وان قدرتها على احداث اثر اقتصادي في منطقة الدراسة كان محدداً وكان ذلك ناتج بالدرجة الاولى بسب ارتفاع قيمة مخرجاتها للعمال من اجور المزايا.

وجاءت صناعة الجلود بموقع متأخر مقارنة مع باقي فروع القطاع الصناعي العام وبدرجه منخفضة بلغت (0.5) في المنافسة ولم تحقيق سوى قدر محدود في الكفاءة ،وهذا التراجع يعود الى انخفاض طاقتها الانتاجية نتيجة ارتفاع قيمة مدخلاتها.

سادساً/الاتجاهات المكانية لصناعات القطاع العام في العراق باستخدام التحليل العاملي(Factor Analysis):

يعد التحليل العاملي واحداً من التطبيقات الاحصائية الحديثة التي يقوم بها برنامج (SPSS) ويعرف بأنه فرع من فروع الاحصاء التطبيقي يسعى لحل خطي لمجموعة من المتغيرات في عدد قليل من العوامل[ii] حيث تعرف كلمة (العامل) بأنه متغير فرضي او نظري ، أما كلمة (التحليل) فيقصد به المناهج الرياضية المعينة[iii].ويهدف اسلوب التحليل العاملي الى ايجاد مجموعة من العوامل التي تكون مسؤولة عن توليد الاختلافات في مجموعة مكونة من عدد كبير من متغيرات الاستجابة، اذ يساعد في فهم تركيب مصفوفة الارتباط أو التباين المشترك من خلال عدد قليل من العوامل[iv]، وطريقة التحليل العاملي تعمل على تخليص تلك العلاقات بعدد قليل من العوامل وهذا بدوره له أثر واضح في تحويل تلك العلاقات المعقدة علاقات بسيطة[v].

لقد تم في هذا البحث معالجة مصفوفة صناعات القطاع العام في العراق التي تمثلت أبعادها بـ(6) متغير (المؤشرات الصناعية) تمثل نسبة متغيرات الصناعات من المجموع الكلي لها ، اما مشاهدات هذه المصفوفة فتمثل بـ(15) محافظة (منطقة الدراسة) وقد جاءت اثنان من العوامل وليدة هذه المعالجة الاحصائية ظهر كل منها نسبة معينة من التباين بعد تدوير البيانات نتج عن سلوكها المكاني تظم مختلفة لتحليل واقع الصناعات في العراق.

النظام الاول/على اساس درجات العامل الأول (قيمة مستلزمات الانتاج ،قيمة الانتاج، القيمة المضافة) لصناعات القطاع العام في العراق.

يظهر من جدول (7) ان هذا العامل الاول يضم أربعة من متغيرات التباين الكلي لمصفوفة معايير قيم الانتاج حيث بلغت نسبة التباين (71.43) من نسبة التباين الكلي لهذه المصفوفة وهي نسبة جيدة ، لا تقتصر اهمية هذا العامل على ما تحتويه من تباين مكاني وانما تظهر له أهمية في عدد المتغيرات التي بلغ عددها أربعة فاقت قيمة تشبعها قيمة القطع الذي اعتمدته هذه الدراسة وهي (0.45) حيث جاء الإنتاج غير السلعي بأعلى تشبع للعوامل بلغ (0.95) تلها مجموع قيمة الانتاج (0.92) فيما تراوحت قيم تشبع مستلزمات الانتاج السلعي والقيمة المضافة بين (0.70-0.85) لا تتوقف أهمية هذا النظام على طبيعة مكوناته وعددها بل كذلك في نسبة مساهمته في التباين الكلي للمصفوفة ، ويظهر هذا النظام بتباين مكاني اظهرته الخارطة (2)، يظهر اكبر وضوح لهذا النظام ضمن الرتبة (3.30^{+} -0.96 $^{+}$) وظهرت في محافظة بغداد ومحافظة البصرة

وظهرت مكانياً في وسط وجنوب منطقة الدراسة. اما الرتبة ($^{+}$ 0.01 −$^{+}$0.95)فقد ظهرت بها محافظة النجف وظهرت صورتها المكانية في غرب الاوسط منطقة الدراسة .

جدول (7) مكونات النظام الاول

النشاط الصناعي	درجة التشبع	التباين
مستلزمات الانتاج السلعي	0.85	**71.43**
المستلزمات الغير السلعي	0.95	
قيمة الانتاج	0.92	
القيمة المضافة	**0.75**	

أما بقية محافظات الدراسة فقد تباينت مكانياً ضمن الفئات التي ظهرت بالاتجاه السالب حيث كانت الفئة (−0.36—0.01) وهي الفئة الأقرب الى القيمة الصفرية مما يعني انهما تمتلك نسبة لا بأس بهما من مكونات هذا النظام بمحافظات كركوك والانبار وكربلاء وواسط والمثنى ودي قار التي ظهرت صورتهما المكانية على شكل نطاقين ومنطقة امتد النطاق الاول في غرب منطقة الدراسة فيما امتد الثاني في جنوب منطقة الدراسة اما كركوك فقد انفردت كمنطقة في شمال منطقة الدراسة.

أما بقية محافظات باقي منطقة الدراسة فقد ظهرت ضمن الفئة (−0.71—0.37) وهي نينوى وديالى وبابل وصلاح الدين والقادسية وميسان .

خريطة (2) النظام الاول على اساس درجات العامل الاول قيمة الانتاج غير السلعي – مجموع قيم الانتاج للصناعات القطاع العام في العراق .

خريطة (2)

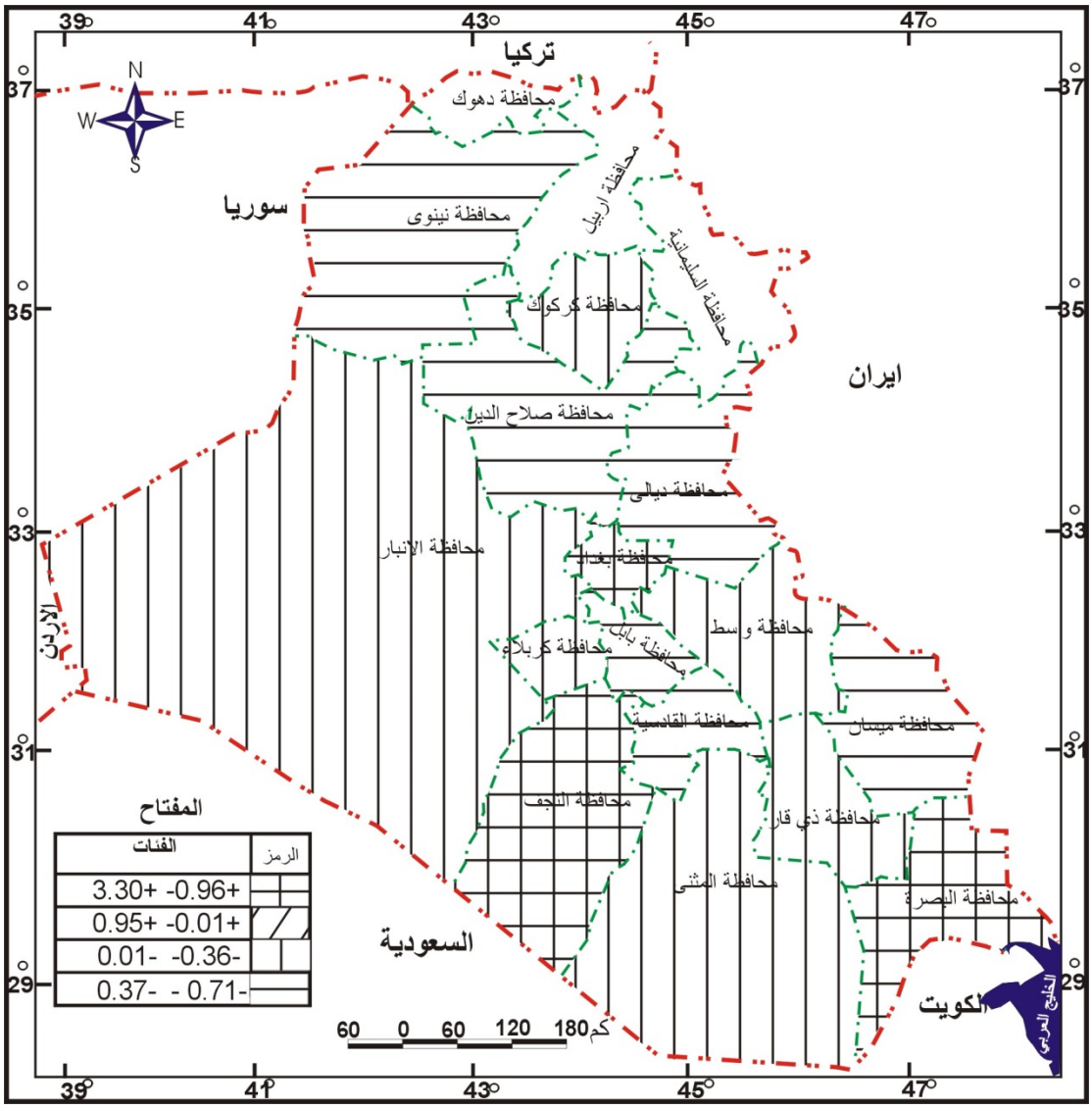

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (5)

الاتجاة الثاني /على اساس درجات العامل الثاني (عدد المنشآت ،عدد العاملين ،الاجور والمزايا) للصناعات القطاع العام في العراق

يظهر من جدول (8) ان هذا النظام كما يمثله العامل الثاني في مصفوفة المكونات الاساسية يشتمل على ثلاثة عوامل ، حيث بلغت (15.91) من التباين الكلي لمصفوفة الانتاج وهي بذلك نسبة تأتي بعد النظام الاول في اهميتها في منطقة الدراسة، و يظهر من الجدول (8) أن مكونات هذا النظام ثلاثة وهي عدد المنشآت والعاملين والاجور وعلى الرغم ان قيم المتغيرات تزيد عن قيمة القطع بنسبة كبيرة في متغيرات الدراسة فان تشبعها بالعامل الافتراضي متفاوت حيث جاءت عدد المنشآت والعاملين متشابهين ب 0.85 فيما جاءت الاجور بعد دلك 0.67 وهذ المكونات هي معايير قياس الصناعات الكبيرة في العراق غير معرفة في النظام الأول .

يظهر التوزيع الجغرافي وتباينه في هذا النظام بعد ان صنفت بياناته لوغارتمياً الى أربعة فئات خريطة (10)حيث ظهرت محافظة بغداد فقط بنسبة 3.26 وظهرت صورتها المكانية في وسط منطقة الدراسة حيث كانت عواملها تشير الى الفئة

($^{+}0.83$ $^{-}3.26^{+}$).اما محافظات نينوى وديالى وبابل والقادسية وميسان فقد ظهرت قيم عواملها ضمن الفئة ($^{+}0.01$ $^{-}0.82^{+}$).

اما محافظات منطقة الدراسة والتي جاوزت النصف فقد توزعت بواقع خمس محافظات ضمن الفئة ($^{-}0.41$—0.01). وهي كركوك وكربلاء وواسط وصلاح الدين ودي قار اما بقية المحافظات فقد ظهرت ضمن الرتبة($^{-}0.94$—0.42) وهي الانبار والنجف والمثنى والبصرة . فقد ظهرت مكانياً ضمن نطاق واسع في غرب منطقة الدراسة بالامتداد الى جنوبها .

جدول (8) مكونات الاتجاه الثاني

النشاط الصناعي	درجة التشبع	التباين
عدد المنشآت	0.85	15.91
عدد العاملين	0.85	
الاجور والمزايا	0.67	

خريطة (3) الاتجاه الثاني على اساس درجات العامل الثاني عدد المنشآت – عدد العاملين للصناعات القطاع العام في العراق

خريطة (3)

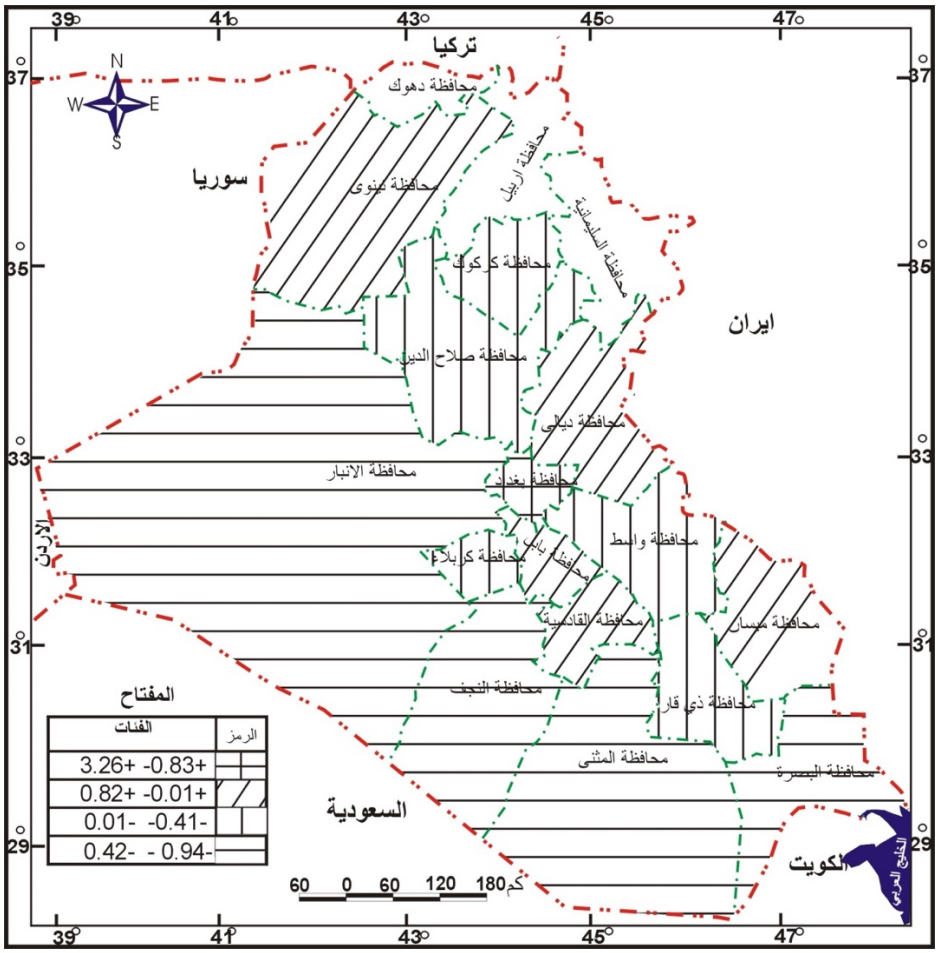

المصدر : من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (8)

جدول (9) مصفوفة درجات التشبع

المحافظة	درجات العامل الأول	درجات العامل الثاني
نينوى	0.66-	0.40
كركوك	0.05-	0.40-
ديالى	0.71-	0.53
الانبار	0.09-	0.83-
بغداد	1.02	3.26
بابل	0.41-	0.30
كربلاء	0.28-	0.28-
واسط	0.35-	0.24-
صلاح الدين	0.37-	0.39-
النجف	0.02	0.48-
القادسية	0.48-	0.29
المثنى	0.11-	0.56-
دي قار	0.35-	0.41-
ميسان	0.43-	0.05
البصرة	3.30	0.94-

من عمل الباحث بالاعتماد على جدولي (1)(2) وبرنامج spss الإحصائي

الاستنتاجات والتوصيات

1- تعد المدة (1950-1958)بداية تكوين القطاع الصناعي العام إذ لم يكن للقطاع الصناعي العام دور في الاقتصاد العراقي إلا في هذه المرحلة والتي تكللت بتأسيس المديرية العامة لإدارة المشاريع الصناعية في عام (1956)

2- عانى القطاع الصناعي العام تدهورا كبيراً وتدني مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي و بسب ظروف الحرب الخليج الاولى والثانية والحصار الاقتصادي مما أدى إلى توقفها تماماً عن العمل و الإنتاج و وبنسبه تقدر بحدود (70%)

3- اما بعد الاحتلال عام (2003) وبعد تدمير البنى التحتية فضلا عن عمليات النهب والسلب التي مرت بها البلاد ،وعدم وجود استقرار سياسي وحرية في الاختيار فقد توقفت ودمرت المصانع الامر الذي جعل من استمرار عملية تنمية وتطوير المشاريع الصناعية أمرا صعباً وذلك لتوقف معظم المنشآت الصناعية الكبيرة عن الإنتاج أو عملها بطاقة إنتاجية متواضعة

4- بالرغم من التخصيصات التي وضعت للميزانية وما خصص منها للقطاع الصناعي نلاحظ هناك تراجع في نسبة تطور الصناعة عموماً يمكن القول غياب الاستقرار السياسي والامني وضعف البنية التحتية من حيث توافر الطاقة الكهربائية وطرق النقل والمواصلات ، ضعف بيئة الاعمال وتفشي البيروقراطية والفساد المالي والاداري في معظم

الحلقات الادارية لشركات القطاع العام جعلت العراق يتراجع بصورة كبيرة في مجال الصناعة حتى وأن أغلب الصناعات ذات الحجم الكبير أما اختفت أو خارجة عن الإنتاج .

5- بلغ عدد المنشآت الصناعية في القطاع العام في محافظات العراق لعام 2019 (91) منشاة شكلت ما نسبته (15.5%) من اجمالي قطاع الصناعات الكبيرة في العراق والبالغ عددها(588)منشاة، يشتغل فيها (120641) عامل شكلوا ما نسبته (84%) من مجموع العاملين في قطاع صناعات الكبيرة في العراق والبالغ عددهم(143760)عامل. تتألف الصناعات الكبيرة في القطاع العام بمنطقة الدراسة من (8) صناعات ، شغلت صناعة منتجات المعادن اللافلزية الاخرى المرتبة الأولى من حيث عدد المنشآت، والصناعات الحربية متصدرة الترتيب الاولى بين الصناعات من حيث عدد العاملين.

6- تركز قيمة الكفاءة الاقتصادية والكفاءة الانتاجية في المنشآت القطاع الصناعي العام على مستوى الانشطة الصناعية كان في صناعة المنتجات الغذائية محققة حوالي نصف درجات المفاضلة بنسبة بلغت (45.%) وذلك بسب ارتفاع القيمة النسبية للأجور وللعمال من القيمة المضافة ،وانخفاض نسبة مستلزمات الانتاج من القيمة المضافة مما يجعلها في مقدمة الصناعات القادرة على المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي

7- انتجت الصناعات الحربية وصناعة الجلود بكلف مستلزمات سلعية وغير سلعية مرتفعة واجور للعمال عالية مما انعكس على تخلفها عن باقي صناعات القطاع العام في منطقة الدراسة وخروجها من المنافسة على تحقيق الكفاءة الاقتصادية وحصولها على درجات مفاضلة سالبة .

8- اما بالنسبة للاتجاهات المكانية يظهر التوزيع الجغرافي وتباينه على اساس درجات العامل الاول (قيمة الانتاج غير السلعي – مجموع قيم الانتاج) ، وبتباين مكاني وضوح لهذا النظام ضمن الرتبة (3.30^{+} -0.96^{+}) وظهرت في محافظة بغداد ومحافظة البصرة وظهرت مكانياً في وسط وجنوب منطقة الدراسة. اما الرتبة (0.95^{+} -0.01^{+}) فقد ظهرت بها محافظة النجف وظهرت صورتها المكانية في غرب الاوسط منطقة الدراسة .

9- في حين يظهر التوزيع الجغرافي وتباينه على اساس درجات العامل الثاني (عدد المنشآت – عدد العاملين) ،وبعد ان صنفت بياناته لوغارتمياً الى أربعة فئات ظهرت محافظة بغداد فقط بنسبة 3.26 وظهرت صورتها المكانية في وسط منطقة الدراسة حيث كانت عواملها تشير الى الفئة (+0.83− +3.26).اما محافظات نينوى وديالى وبابل والقادسية وميسان فقد ظهرت قيم عواملها ضمن الفئة (+0.01−+0.82).

المصادر:

وزارة التخطيط والتعاون الانمائي, الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات, مديرية الاحصاء الصناعي ,تقرير المنشاة الصناعية الكبيرة للسنوات 1990-2020,ص8.

عمران بندر مراد, تحليل جغرافي لكفاءة الخدمات البلدية في مدينة الديوانية , مجلة الجمعية الجغرافية العراقية , العدد 50, مطبعة اقلام , ايار 2002 ص 21.

انشأ مجلس الاعمار عام 1950 بموجب القانون رقم (3) لسنة 1950 برئاسة رئيس الوزراء وعضويته وزير المالية وستة اعضاء اجرائيين ثلاث منهم اختصاصيون في الشؤون المالية والاقتصادية وشؤون الري واختصاص اخر يقره مجلس

الوزراء وقد دخل وزير الاعمار عضوا في المجلس بعد تأسيس وزارة الاعمار عام 1953 . لمزيد من التفاصيل أنظر :- الوقائع العراقية ، قانون مجلس الاعمار ، رقم (27) لسنة 1950 ، العدد 2836 ، 1950.

جواد هاشم وآخرون ، تقييم النمو الاقتصادي في العراق ، 1950- 1970 ، بغداد ، 1970 ، ص16 .

وزارة الصناعة والمعادن ,لجنة القطاع (1)الصناعي تقرير عن النشاط الصناعي في العراق , بيانات غير منشورة , 2009, ص18.

سلام فاضل علي ,التباين المكاني لأثر عوامل الانتاج على انتاجية كفاءة الصناعات المتوسطة في العراق, مجلة الاستاذ مجلد 56,العدد 4,2020,ص355.

H.H. Tarman, Modern Factor Analysis, Chicago, The University of Chicago Press, 1970, P.3-4.

[4] P. Horst. Factor Analysis of Data Matrices New York, Holt, Rinenart and Winston, 1965, P.4.

سعد زغلول بشير، دليلك الى البرنامج الاحصائي SPSS، الجهاز المركزي للإحصاء، العراق، 2003، ص170.

سلام فاضل علي , شيماء حسين صالح ,التحليل الجغرافي لتكنلوجيا المعلومات والاتصال في المنشاة الصناعية التحويلية العراقية وتأثيرها على الصناعة , مجلة الآداب , ملحق العدد 125,حزيران ,2018,ص467.

عبد الرزاق البطيحي، انماط الزراعة في العراق، بغداد، مطبعة الارشاد، ط1976، ص166.

سلام فاضل علي ,عدي فاضل عبد, التحليل المكاني لواقع الصناعات الكبيرة في العراق لعام 2010,مجلة الاستاذ,العدد207,المجلد الثاني ,2013,ص139.